عنوان البحث

الإمام أبو المظفر السمعاني وآراؤه في علم مصطلح الحديث في ضوء كتابه "قواطع الأدلة في أصول الفقه" (نماذج تطبيقية)

الدكتور/ أحمد عبدالله عثمان الطالباني

اختصاص: الحديث النبوي الشريف

مديرية الوقف السني/ كركوك

٠٧٧٠١٣٧٠٠٣٥

المقدمة

الحمدلله رب العالمين ، وأفضل الصلوات وأتم التسليمات على سيد الخلق وحبيب الحق محمد ﷺ وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

فإن من منن الله تعالى على هذه الأمة أنه يقيض لها بين حين وآخر أئمة يحفظون لها دينها، ويقودونها بعلمهم وصلاحهم وورعهم إلى نور العلم، وينقذونهم من ظلمات الجهل.

ومن بين هؤلاء أحدُ أئمةِ المسلمين، بل أحدُ كبارِ العلماء الذين انتهت إليه رئاسة المذهب الشافعي في زمانه، هو الإمام المحدث المفسر الأصولي أبو مظفر السمعاني رحمه الله.

هذا الإمام العظيم الذي قدَّم كتبا نفيسة في شتى أنواع العلوم الإسلامية، وكانت له يد طولى في فنون كثيرة، كالتفسير والحديث والفقه والأصول وغيرها.

ولما كان السمعاني بهذه الشهرة الفائقة والإمامة الرفيعة، والمكانة العالية بين العلماء الكبار لم يحظ قديما ولا حديثا بأن يقوم باحث متخصص في علم الحديث –حسب علمي– بإفراد بحث مستقل عن سيرته وجهوده في علم الحديث، لبيان إبراز شخصية السمعاني وآراءه القيمة، لذا وجدتُّ الوقت مناسبا لكتابة بحث عنه، وأن أجمع بعضا من آراءه المبثوثة المتفرقة الموجودة في كتب مصطلح الحديث الذي يتناول فيها بعض قواعد مصطلح الحديث.

وآراء السمعاني بعضها تتفق مع جمهور علماء الحديث، وبعضها تخالف، والباحث قام بدراسة علمية عملية في هذا الصدد.

وفي الختام فما كان من صواب فمن الله ورسوله ﷺ، وما كان من خطأ أو نسيان أو سهو فمني ومن الشيطان، والله ورسوله منه براء.

أولا: هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى إبراز جهود الإمام المحدث المفسر الأصولي أبي مظفر السمعاني في علم الحديث خاصة، حيث إن له جهودا جبارة، وبعض أحكام مستقلة في علم مصطلح الحديث، لذا رأينا أن نسطر هذه الجهود والآراء في بحث مستقل.

ثانيا: الأسباب الباعثة لاختيار هذا الموضوع:

هناك سبب واحد دفعني لكتابة هذا البحث هو أن آراء السمعاني مبثوث في كتب مصطلح الحديث، ومسطَّر في كتابه القيم "قواطع الأدلة في أصول الفقه"، فلم أجد باحثا قام بجمع هذه الآراء ويجعلها بحثا علميا، لذا قمت بهذا العمل المتواضع.

ثالثا: الأبحاث السابقة:

في حدود علمي واطلاعي لم أجد بحثا علميا محكما حول آراء الإمام السمعاني، أو جمعها في بحث مستقل، غير أطروحة دكتوراه للطالب عمر غني سعود العاني، حيث تكلم فيها عن حياة السمعاني، ومنهجه، وعنوان أطروحته هي " منهج الإمام السمعاني في كتابه قواطع الأدلة في أصول الفقه"، وبعد اطلاعي للرسالة أنه تناولها من الناحية الأصولية فقط، أما من الناحية الحديثية فلم يتطرق لها بحرف واحد.

رابعا: منهجي في البحث:

١- أكتفي بتخريج الحديث من الصحيحين (صحيح البخاري ومسلم)، فإن لم أجد فسأُخرِّجه من أحد الكتب الحديثية المعتمدة، كالسن الأربعة، ومسند أحمد، وهكذا.

٢- إذا ذُكر حديث مع أحاديث البخاري ومسلم أو أحدهما – من باب المتابعات أو الشواهد- فلا أحكم عليه بناء على أن المتن موجود في الصحيحين أو أحدهما.

٣- أذكر درجة الأحاديث والآثار المستشهد بها – من غير الصحيحين- أثناء البحث نقلا عن أهل الاختصاص بحسب الوسع والطاقة.

٤- لم أترجم للصحابة ﷺ، والتابعين ومن بعدهم المشهورين المعروفين منهم.

وأخيرا: فهذا جهدي فما كان من حق وصواب فبفضل الله وتوفيقه، وما كان فيه من خطأ أو سهو أو نسيان فمن جهدي ومن الشيطان، والله ورسوله منه براء، وأسأل الله العظيم القبول والتوفيق والسداد، وأن يجعل هذا الجهد والعمل المتواضع خالصا لوجهه الكريم، وصلِّ اللهم وسلم على سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

محتويات البحث

المقدمة ١
أولا: هدف البحث ٢
ثانيا: الأسباب الباعثة لاختيار هذا الموضوع ٢
ثالثا: الأبحاث السابقة ٢
رابعا: منهجي في البحث ٢
محتويات البحث..... ٤
ملخص البحث باللغة العربية ٥
ملخص البحث باللغة الانكليزية ٦
المبحث الأول: التعريف بالإمام السمعاني، ونشأته، وفيه سبعة مطالب ٧
المطلب الأول: اسمه، مولده، نشأته، رحلاته ٨
المطلب الثاني: سيرته العلمية ومكانته ١١
المطلب الثالث: صفاته وأقوال العلماء فيه ١٢
المطلب الرابع: شيوخه وتلامذته ١٣
المطلب الخامس: مؤلفاته ١٤
المطلب السادس: مذهبه الإعتقادي والفقهي ١٥
المطلب السابع: وفاته رحمه الله ١٦
المبحث الثاني: آراء السمعاني في قواعد علم مصطلح الحديث (نماذج تطبيقية)..... ١٧
تمهيد ١٨
المطلب الأول: رأي السمعاني في تعريف الصحابي ١٩
المطلب الثاني: رأي السمعاني فيمن تعمد الكذب في حديث رسول الله ﷺ ٢١
المطلب الثالث: رأي السمعاني في زيادة الثقة ٢٣
المطلب الرابع: رأي السمعاني في إدراج المتن ٢٥
المطلب الخامس: رأي السمعاني في رواية المستور ٢٧
المطلب السادس: رأي السمعاني في الراوي إذا طرأ عليه الجنون ٢٨
المطلب السابع: رأي السمعاني في المكاتبة التي هي قسم من أقسام نقل الحديث، وتلقيه ٣٢
الخاتمة والتوصيات ٤٠

ملخص البحث باللغة العربية

يهدف هذا البحث إلى إبراز جهود الإمام المحدث المفسر الأصولي أبي مظفر السمعاني في علم مصطلح الحديث خاصة، لذلك قمتُ بتعريف شامل وافٍ عن الإمام، من مولده إلى وفاته رحمه الله.

وبعد سرد سيرته تناولتُ خصيصا في بيان آراءه واجتهاداته في بعض قواعد مصطلح الحديث، فذكرت نماذج منها، حيث بلغت سبعة مصطلحات لقواعد مصطلح علم الحديث.

وأرجو أن يكون هذا البحث فاتحة لدراسات أوسع وأدق وأشمل.

Summary of research in English

This research aims to highlight the efforts of Imam updated interpreter fundamentalist Abu Muzaffar Sam'ani familiar with the term in a private talk, so you define a comprehensive adequately Imam, from his birth to his death and God's mercy.

After his narrative dealt with specifically in the statement of his views and of his efforts in some of the rules of Hadeeth, she recalled models of them, reaching seven terms of the rules of the term modern science.

I hope that this research will be the beginning of a deeper studies and more accurate and comprehensive

المبحث الأول:

التعريف بالإمام السمعاني، ونشأته، وفيه سبعة مطالب

المطلب الأول: اسمه، مولده، نشأته، رحلاته

المطلب الثاني: سيرته العلمية ومكانته

المطلب الثالث: صفاته وأقوال العلماء فيه

المطلب الرابع: شيوخه وتلامذته

المطلب الخامس: مؤلفاته

المطلب السادس: مذهبه الفقهي والإعتقادي

المطلب السابع: وفاته رحمه الله

المطلب الاول:

اسمه، مولده، نشأته، رحلاته

أولا: اسمه: هو منصور بن محمد بن عبد الجبار بن حمد بن محمد بن جعفر بن حمد بن عبد الجبار بن الفضل بن الربيع بن مسلم بن عبد الله[١].

والسمعاني: بفتح السين المهملة وسكون الميم وفتح العين المهملة وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى سمعان، وهو اسم لبعض أجداد المنتسب إليه، وأما سمعان فهو بطن من تميم[٢].

ويكنى بأبي المظفر[٣]، ولقب بتاج الإسلام[٤].

ثانيا: مولده: لم يختلف أحد من العلماء على تاريخ ميلاد السمعاني رحمه الله تعالى أنه كان في سنة ٤٢٦ هـ، في شهر ذي الحجة[٥].

ثالثا: نشأته: ولد رحمه الله في مدينة مَرْوُ حيث مكان ولادته، وترعرع وبلغ أشده فيها، وكان قد تعلم اللغة العربية بطلاقة مما يؤيد كلامه أنه لما أُسر عند بعض قبائل العرب –سيأتي ذكره– يقول السمعاني: "فكلمتُهم باللغة العربية"[٦].

وأما عن أسرته: فقد عاش رحمه الله في بيت محاط بالعلم والأدب، فوالده "محمد بن عبد الجبار ت ٤٥٠ هـ[٧]" رحمه الله، كان من أئمة الأحناف، وكان إماما فاضلا ورعا متقنا، أحكم العربية واللغة، وصنف فيها التصانيف المفيدة، وولداه أبو القاسم علي، وأبو المظفر منصور[٨].

وأما عن أسرة أبي المظفر السمعاني فقد رزقه الله تعالى بخمسة أولاد، أربعة ذكور، وبنت واحدة، فالذكور هم: محمد، وأحمد، والحسن، وابن رابع متوفى، وبنت توفيت، والأخيران ماتا بعد موت الإمام السمعاني بمدة يسيرة[٩].

رابعا: رحلاته: رحل السمعاني رحمه الله أربع رحلات، كما ذكرتْها المصادر التاريخية، وهذه الرحلات هي:

فأما الرحلة الأولى: فكانت في عام ٤٦١ هـ ، قصد بها بيت الله الحرام، فبدأ سيره متوجها إليها، فمر بنيسابور، وهناك حضر مجلس المناظرة وتكلم في المسائل بحضرة إمام الحرمين فارتضى كلامه وخاطره وأثنى عليه وأقر له بفقه خاطره وطبعه[١٠].

وفي تلك السنة نفسها (٤٦١ هـ) دخل أبو المظفر بغداد وناظر بها الفقهاء وجرت بينه وبين أبي نصر بن الصباغ مناظرة أجاد فيها الكلام، واجتمع بالشيخ أبي إسحاق الشيرازي وهو إذ ذاك حنفي.

ثم خرج إلى الحجاز على غير الطريق المعتاد فإن الطريق كان قد انقطع بسبب استيلاء العرب فقطع عليه وعلى رفقته الطريق وأسروا واستمر أبو المظفر مأسورا في أيدي عرب البادية صابرا إلى أن خلصه الله تعالى[١١].

"فحكي أنه لما دخل البادية وأخذته العرب كان يخرج مع جِمالها إلى الرعي قال ولم أقل لهم إني أعرف شيئا من العلم فاتفق أن مقدم العرب أراد أن يتزوج فقالوا نخرج إلى بعض البلاد ليعقد هذا العقد بعض الفقهاء فقال أحد الأسراء هذا الرجل الذي يخرج مع جمالكم إلى الصحراء فقيه خراسان.

فاستدعوني وسألوني عن أشياء فأجبتهم وكلمتهم بالعربية فخجلوا واعتذروا وعقدت لهم العقد ففرحوا وسألوني أن أقبل منهم شيئا فامتنعتُ وسألتُهم على أن يحملوني إلى مكة في وسط السنة، فقبلوا، وبقيتُ بها مجاورا"[١٢].

وأثناء بقاء مدته في الحج نزل على أحمد بن علي بن أسد، وصحب سعد بن علي الزنجاني حتى أخذ منهما الحظ الوافر من الحديث النبوي فصار رحمه الله محدثا[١٣].

وهنا يتأمل المرء أن الصحبة الصالحة لها تأثير عجيب في صناعة الرجال، حيث تأثر السمعاني بصاحبه الزنجاني، فسلك مسلكه، وانتهج نهجه فصار من حملة أصحاب الحديث، قال الحسين بن أحمد الحاجي: "ودخل –السمعاني– في صحبة سعد الزنجاني، ولم يزل معه حتى صار ببركته من أصحاب الحديث"[١٤]، وتركنا الكُلّ، واشتغل هو بالحديث[١٥].

وكان في نية السمعاني رحمه الله البقاء في مكة المكرمة ابتغاء صحبة شيخه الزنجاني، لكن برَّه بأمه جعله يرجع إليها طوعا ورغبا، قال أبو سعد السمعاني: قال لي شيخ: كان جدك أبو المظفر عزم على المجاورة في صحبة سعد الإمام، فرأى والدتَه كأنما كشفتْ رأسها تقول: يا بني، بحقي عليك إلا ما رجعت إلي، فإني لا أطيق فراقك.

قال: فانتبهت مغموما، وقلت: أشاور الشيخ، فأتيت سعدا، ولم أقدر من الزحام أن أكلمه، فلما قام تبعته، فالتفت إلي وقال: يا أبا المظفر، العجوز تنتظرك، ودخل بيته، فعلمت أنه كاشفني، فرجعت تلك السنة[١٦].

هذه هي رحلته الأولى.

أما رحلته الثاني فهي انتقاله من مذهب أبي حنيفة رحمه الله إلى المذهب الشافعي، وذلك عندما رجع من سفره سنة (٤٦٨ هـ) استقر في مرو لفترة وجيزة، فقلد الشافعي بعدما كان حنفيا لثلاثين سنة، ومناظرا لمذهبه[١٧].

وهنا نشير إلى أن السمعاني انتقل إلى الشافعية عندما كان في الحجاز سنة (٤٦٢) وأخفى ذلك، وما أظهره إلى أن وصل إلى مرو[١٨].

ولم يرض به كثير من أهل بيته وبلده بسبب تحول مذهبه وجرى له في الانتقال محن ومخاصمات، وثبت على ذلك ونصر ما اختاره[١٩].

ولم يقتصر العداء والكراهية تجاه السمعاني من الناس، إنما ناله من أفراد أسرته، فهذا أخوه الأكبر أبو القاسم علي أقدم على هجره، وإبداء الكراهية له، لأنه ترك مذهب أبيه[٢٠].

لكن بحمد الله تعالى لم يدم هذا الهجر والكراهية من أخيه؛ لأن السمعاني كتب كتابا إلى أخيه يعلل سبب انتقاله، فقال: ما تركتُ المذهب الذي كان عليه والدي رحمه الله في الأصول بل انتقلت عن مذهب القدرية فإن أهل مرو صاروا في أصول اعتقادهم إلى رأى أهل القدر.

وأراد السمعاني أن يبرهن على موقفه كي يغير أمورا يجهلها خصومه، فصنف كتابا يزيد على عشرين جزءا في الرد على القدرية وهداه إليه – أي إلى أخيه– فرضي عنه وطاب قلبه ونفّذ ابنه أبا العلاء علي بن علي السمعاني إليه للتفقه عليه[٢١].

وهذا الانتقال الذي ظهر على شخصية السمعاني بسببه اضطرب أهل مرْو لذلك، وتشوَّش العَوَام، فجاءه كتاب من جهة (السلطان بلْخ) في شأنه والتّشديد عليه، فخرج من مرْو في أوّل رمضان [٢٢].

ولما أحسَّ السمعاني بكل هذه التهديدات والخصومات المتتالية بسبب التعصب المذهبي، عزم على الخروج من مرو فرافقه ذو المجدين أبو القاسم الموسوي، وطائفة من الأصحاب، وفي خدمته عدة من الفقهاء، فصار إلى طوس[٢٣]، وقصد نيسابور، فاستقبله الأصحاب استقبالا عظيما أيام نظام الملك، وعميد الحضرة أبي سعد، فأكرموه، وأنزل في عز وحشمة، وعقد له مجلس التذكير في مدرسة الشافعية، وكان بحرا في الوعظ، حافظا، فظهر له القبول، واستحكم أمره في مذهب الشافعي، ثم عاد إلى مرو، ودرس بها في مدرسة الشافعية، وقدمه النظام على أقرانه، وظهر له الأصحاب، وخرج إلى أصبهان، وهو في ارتقاء[٢٤].

ثم عاد إلى مرو بعد هذا الغياب الطويل المرير بعد تسع سنين[٢٥]، والملاحظ إلى هاتين الفترتين من الزمن، من خروجه من مرو ثم رجوعه إليها (تسع سنوات) (٤٦٨ – ٤٧٩ هـ) ، يعتبر فترة طويلة وعصيبة، أدى على تهجير خيرة وأفضل إمام في زمانه، وكان السبب الرئيسي التمسك بالتعصب المذهبي والتقليد الأعمى.

وأما رحلته الثالثة فكانت إلى نيسابور، حيث الاستقبال العظيم هناك، وختام رحلته وهي الرابعة كانت إلى أصبهان، وهناك رُزق بالارتقاء في العلم بين العلماء[٢٦].

المطلب الثاني:
سيرته العلمية ومكانته

أولا: سيرته العلمية:

ليس هناك فرق بين أول سيرته وآخره من حيث طلبُه للعلم، إذ كان محبا للعلم والعلماء، طالبا الحديث النبوي الشريف، ساعيا للفقه والتفقه بين أيدي الفقهاء.

ولم يكن سماعه من علماء مرو حصرا؛ إنما أخذ من ينابيع مباركة مختلفة:

سمع من: أبي غانم أحمد بن علي الكراعي، وأبي بكر بن عبد الصمد الترابي، وطائفة بمرو، وعبد الصمد بن المأمون، وطبقته ببغداد، وأبي صالح المؤذن، ونحوه بنيسابور، وأبي علي الشافعي، وأبا القاسم الزنجاني بمكة، وأكبر شيخ له الكراعي[٢٧].

وأما شيوخه في الفقه فقد كان على يد والده فبرع في مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى[٢٨].

ثانيا: مكانته العلمية:

رزق الله السمعاني علما واسعا، وفهما ثاقبا، وعقلا كبيرا، يقول عبد الغافر: هو وحيد عصره في وقته فضلا وطريقة، وزهدا وورعا، من بيت العلم والزهد، صار من فحول أهل النظر، وأخذ يطالع كتب الحديث، وعقد له مجلس التذكير في مدرسة الشافعية، وكان بحرا في الوعظ، حافظا، فظهر له القبول، واستحكم أمره في مذهب الشافعي، ودرس بها في مدرسة الشافعية، وقدمه النظام على أقرانه، وظهر له الأصحاب[٢٩].

وكل هذا لمكانته العلمية الفذة بين العلماء.

المطلب الثالث:

صفاته وأقوال العلماء فيه

أولا: صفاته:

لم تذكر المصادر المتوفرة بين أيدينا صفات الإمام السمعاني من الناحية الخِلقية (الجسمية)، كما يصنع غالبا كثير ممن يترجمون للعلماء والأعلام، سوى ما ذكره بعض المصادر عن السمعاني أنه قال: " ما حفظتُ شيئا فنسيتُه[٣٠].

واشتهر بتواضعه الجميل، وصاحب أمانة علمية، ويعرف قدر نفسه أمام علمه، ويعظم قدر غيره من العلماء، فإذا جرى شيء يتعلق بالأدب أو اللغة أو سُئل عن شيء من ذلك يقول: سلوا ابني محمدا فإنه أعرف باللغة مني[٣١].

ثانيا: أقوال العلماء فيه:

والدارس لسيرته العطرة يرى أن أكابر العلماء شهدوا لفضله، وأقروا بعلمه، وبمكانته العلمية.

وممن أثنى عليه إمام الحرمين الجويني رحمه الله حيث قال: لو كان الفقه ثوبا طاويا لكان أبو المظفر بن السمعاني طرازه.

وقال أبو القاسم بن إمام الحرمين أبو المظفر بن السمعاني: شافعي وقته[٣٢].

وقال علي بن أبي القاسم الصفار: إذا ناظرتُ أبا المظفر فكأني أناظر رجلا من التابعين[٣٣].

وقال عبد الغافر الفارسي: أبو المظفر وحيد عصره في وقته فضلا وطريقة وزهدا وورعا[٣٤].

وقال حفيده عبد الكريم بن محمد بن منصور: الإمام أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني، إمام عصره بلا مدافعة، وعديم النظير في وقته، ولا أقدر على أن أصف بعض مناقبه، ومن طالع تصانيفه وأنصف عرف محله من العلم... وكان فقيها مناظرا [٣٥].

وقال ابن خلكان: إمام عصره بلا مدافعة، أقر له بذلك الموافق والمخالف[٣٦].

ونعته الذهبي في السير: الإمام، العلامة، مفتي خراسان، شيخ الشافعية،... وكان شوكا في أعين المخالفين، وحجة لأهل السنة[٣٧].

وقال فيه السبكي: منصور بن محمد السمعاني الإمام الجليل العلم الزاهد الورع أحد أئمة الدنيا، الرفيع القدر العظيم المحل المشهور الذكر أحد من طبق الأرض ذكره وعبق الكون نشره[٣٨].

وقال في موضع آخر بأنه : كان من أئمة المسلمين وأعلام الدين[٣٩].

وقال عنه ابن كثير: وكانت له يد طولى في فنون كثيرة[٤٠].

ونعته ابن العماد بـ: الإمام العلّامة ...وكان إمام وقته في مذهب أبي حنيفة[٤١].

المطلب الرابع:

شيوخه وتلامذته

تكلمنا بعجالة في المطلب الثاني عن بعض شيوخ الإمام السمعاني حيث ذكرنا منهم عددا قليلا، وهم:

أبو غانم أحمد بن علي الكراعي، وأبو بكر بن عبد الصمد الترابي، وعبد الصمد بن المأمون، وأبو صالح المؤذن، وأبو علي الشافعي، وأبو القاسم الزنجاني بمكة.

وهنا في هذا المطلب أحببت أن أذكر شيوخا وتلامذة آخرين بحسب ما هو مذكور في المصادر التاريخية، فمن ضمن شيوخه الذين سمع منهم الإمام السمعاني:

أبو حاجب محمد بن إسماعيل الإستراباذي، وأبو الحسين ابن المهتدي، وأبو الغنائم بن المأمون، وأبو جعفر بن المسلمة، وابن هزارمرد الصريفيني وسعد الزنجاني وهياج الحطيني وخلق بخراسان والعراقين والحجاز[٤٢].

وسمع من: محمد بن أحمد بن زيتارة القزويني[٤٣]، والفضل بن أحمد بن محمد بن رامغان[٤٤]، وهبة الله بن زاذان، وأبو طاهر محمد بن علي بن لشكر الشيرازي[٤٥].

<u>وأما تلامذته:</u>

تتلمذ وتخرَّج بين يدي الإمام السمعاني مجموعة من التلاميذ نهلوا من منهله العذب، فأخذوا علمه بحظ وافر، ونحن لا نستطيع إحصاءهم جميعا، إنما نذكر عددا منهم ممن سمع أو تفقه على الإمام السمعاني كما سيُلاحظ:

– روى عنه أولاده، وهم – أبو بكر محمد، وأبو محمد الحسن، وأبو القاسم أحمد.

– وروى عنه أبو طاهر السنجي وإبراهيم المروروذي وعمر بن محمد السرخسي ومحمد بن أبي بكر السنجي وإسماعيل بن محمد التميمي الحافظ[٤٦]، ومنصور بن أحمد الإسفزاري أبو القاسم[٤٧]، وعبد الرزاق بن عبد الله أبو المعالي[٤٨]، وأبو طاهر محمد بن عبد العزيز العجلي البندكاني[٤٩]، والمِيْهَنِيُّ أبو الفتح أسعد بن أبي نصر بن الفضل[٥٠]، وأبو الفتوح الشجاعي فضل الله بن محمود المعروف بالسره مرد[٥١]، وأبو الفضل الجويباري عبد الرحمن بن محمد البوينجي الجويباري[٥٢]، وأبو القاسم الأبْرِيسَمي شيرباريك بن طاهر بن أبي العباس[٥٣]، وأبو محمد الغزنوي عبد الله بن عمر[٥٤]، وأبو محمد عبد الله بن محمد المقرئ المعروف بأولياء[٥٥]، وأبو بكر عمر بن عبد الرحيم الشاشي الصوفي[٥٦]، وأبو حفص عمر بن محمد بن علي الفقيه السرخسي الشيرزي[٥٧]، وأبو نصر محمد بن محمد بن يوسف الفاشاني[٥٨]، وأبو الخير مأمون ابن أبي القاسم بن محمد الدهقان الفاشاني[٥٩]، وخلق[٦٠].

المطلب الخامس:

مؤلفاته

كان للإمام السمعاني اليد الطولى في فنون كثيرة[٦١]، لأنه إمام عصره بلا مدافعة، وعديم النظير في وقته، ومن طالع تصانيفه وأنصفْ عرف محله من العلم... فكان بحقٍ فقيها مناظرا، صنف في التفسير الذي استحسنه كل من طالعه، وصنف التصانيف في الحديث[٦٢].

وهنا لابد من تنبيه مهم حول مصنفات الإمام السمعاني حيث إن الإمام السُّبْكي الذي يعتبر من أعلم أو أعرف الناس بترجمة السمعاني صرح بأن جميع تصانيف السمعاني أُلِّفت على مذهب الشافعي رضي الله عنه ولم يوجد له شيء على مذهب أبي حنيفة[٦٣]، رحمهم الله تعالى.

والمؤلفات التي سأذكرها ليست كلها، لأن له مؤلفاتٍ كثيرةً كما صرح به السبكي في ترجمته بعد ذكر مؤلفاته بقوله (وغيرها)[٦٤] يشير بذلك إلى وجود مؤلفات أخرى غير التي ذكروها، ونقل حفيدُ السمعاني في التحبير بأن أبا بكر البوشنجي، أحد تلاميذ السمعاني –سلف ذكره ضمن تلاميذ السمعاني– أنه قد كتب تصانيف الإمام السمعاني جميعها بخطه[٦٥].

أَلَّف السمعاني رحمه تعالى:

كتاب (الإصطلام).

و(البرهان).

و(الأمالي).

و(التفسير).

و(الفقه).(الأصول).

و(الأمالي في الحديث).

و(الانتصار بالأثر)، في الرد على المخالفين.

و(المنهاج لأهل السنة).

وكتاب (القدر)[٦٦].

المطلب السادس:

مذهبه الإعتقادي والفقهي

أولا: مذهبه الاعتقادي:

مما لا شك فيه أن الإمام السمعاني كان يدين الله تعالى بعقيدة أهل السنة والجماعة، أي بعقيدة السلف الصالح، متمسكا بها، داعية إليها، ناصرا لها، قامعا لخصومها، حصنا لحدودها، ذاماً طريقةَ أهلِ الأهواء والآراء.

قال فيه الذهبي: تعصب لأهل الحديث والسنة والجماعة، وكان شوكا في أعين المخالفين، وحجة لأهل السنة(٦٧).

ومر معنا قبل قليل أنه ألَّف لانتصار أهل الحديث كتابا سماه (الانتصار لأصحاب الحديث).

ومما يدلِّل ويثبت عقيدته لمذهب أهل الحديث أنه لما سئل عن أحاديث الصفات، فقال: عليكم بدين العجائز(٦٨)، وصبيان الكتاتيب(٦٩).

ووجدناه يذمُّ المتكلمين أهل الأهواء، وبالمقابل ينصح باتباع السلف الصالح والقرون البعدية الخيرية، فقال رحمه الله: فقد ذكرتُ طرفا من هذا صالحا النمط في كتاب الانتصار لأصحاب الحديث وذكرتُ الفرق بين طرق الكلام وطرق الفقه بأبْيَنِ أوجه وأوضحِ معنىً فعلى الطريقة التي ذكرتُها ينبغي أن يتكلم المسلم ويعتمدَ عليه ولا يغترَ بزخارف القول وليتبعْ طريقة السلف الصالح والأئمة المرضية من الصحابة ومنهج التابعين بإحسان لبيان السعادة العظمى ويصل إلى الطريقة المثلى والله تعالى يعصم ويؤيد بمنه وطوله(٧٠).

ثانيا: مذهبه الفقهي:

تقدم الكلام حول السمعاني من أن حياته الأولى العلمية كان حنفي المذهب، بل كان إماما بارعا فيه، بزر على أقرانه، صار من فحول أهل النظر، أفنى من حياته ثلاثين سنة يدرس ويعلم ويناظر لنصرة مذهب أبي حنيفة رحمه الله.

وبعد هذا العمر أظهر مذهبه الجديد ليلبس ثوب مذهب الشافعي رحمه الله وذلك في سنة (٤٦٨ هـ)، وقد تقدم الكلام حول هذا الانتقال له.

والسبب الرئيسي لانتقاله أنه كان مترددا بين بقائه على المذهب الحنفي أو مقلدا الشافعي، فقد ثبت عنه أنه كان يقول في دعائه: " اللهم بين لي الحق من الباطل(٧١)".

ويحدثنا السمعاني عن نفسه حيث إنه رأى رؤيا أيام كان في الحج فيقول: كنت حنفيا، فبدا لي، وحججت، فلما بلغت سميراء(٧٢)، رأيت رب العزة في المنام، فقال لي: عد إلينا يا أبا المظفر، فانتبهت، وعلمت أنه يريد مذهب الشافعي، فرجعت إليه(٧٣).

قلت: إن علماء الإسلام هداة مهتدون، لذا فلا مطعن ولا قدح على مذهب يتركُه أحدُ أعلامنا كالسمعاني أيا كان السبب، فلقد سبق أن ترك الإمام الطحاوي[٧٤] مذهب الشافعي وانتقل إلى المذهب الحنفي، وانتهت إليه رئاسة المذهب الحنفي في زمانه، فرحم الله جميع أئمتنا.

المطلب السابع:

وفاته رحمه الله

توفي الإمام السمعاني رحمه في سنة ٤٨٩ هـ ، أي سنة ١٠٩٦ م، يوم الجمعة ٢٣ من شهر ربيع الأول، وقد وافته المنية في (مرو) وهي بلده التي ولد فيها[٧٥]، ودفن بأقصى سنجدان إحدى مقابر مرو[٧٦]، فعاش رحمه الله تعالى ثلاثة وستين عاما، فرحم الله الإمام السمعاني يوم ولد ويوم مات ويوم يبعث حيا، على ما قدم من كنوز علمية للمسلمين، فجزاه الله عنا وعن الإسلام خيرا الجزاء.

المبحث الثاني:

آراء السمعاني في قواعد علم مصطلح الحديث (نماذج تطبيقية)، ويتضمن إلى تمهيد وسبعة مطالب:

المطلب الأول: رأي السمعاني في تعريف الصحابي

المطلب الثاني: رأي السمعاني فيمن تعمد الكذب في حديث رسول الله ﷺ

المطلب الثالث: رأي السمعاني في زيادة الثقة

المطلب الرابع: رأي السمعاني في إدراج المتن

المطلب الخامس: رأي السمعاني في رواية المستور

المطلب السادس: رأي السمعاني في الراوي إذا طرأ عليه الجنون

المطلب السابع: رأي السمعاني في المكاتبة التي هي قسم من أقسام نقل الحديث، وتلقيه

تمهيد

في هذا المبحث أذكر نماذج من قواعد ومصطلحات في علم الحديث التي تكلم حولها السمعاني في كتابه "قواطع الأدلة في أصول الفقه"[٧٧] ، من حيث وجهة نظره كإمام معتبر، ثم أحلِّل وأناقش رأيه في تلك المصطلحات في علم مصطلح الحديث بما ينسجم ويوافق جمهور علماء الحديث.

فالسمعاني –كما مر سابقا– له اليد الطولى في فنون كثيرة، لأنه كان إمام عصره بلا مدافعة، وعديم النظير في وقته، صنف التصانيف في الحديث، فلا شك سوف تكون له آراء واجتهادات ومناقشات ونقد في هذا الفن.

المطلب الأول:

رأي السمعاني في تعريف الصحابي

نقل الإمام ابن الصلاح في المقدمة فيما بلغه عن أبي المظفر السمعاني المروزي أنه قال: أصحاب الحديث يطلقون اسم الصحابة على كل من روى عنه حديثا أو كلمة، ويتوسعون حتى يعدون من رآه رؤية من الصحابة، وهذا لشرف منزلة النبي ﷺ أعطوا كل من رآه حكم الصحبة.

وذكر أن اسم الصحابي – من حيث اللغة، والظاهر – يقع على من طالت صحبته للنبي ﷺ وكثرت مجالسته له على طريق التَّبَع له والأخذ عنه، قال –أي السمعاني–: وهذا طريق الأصوليين[٧٨].

قلت: لقد أطال الإمام السخاوي في "فتح المغيث" الكلام حول تعريف الصحابي، وسننقله باختصار حيث قال: الصاحب لغة: يقع على من صحب أقل ما يطلق عليه اسم صحبة، فضلا عمن طالت صحبته، وكثرت مجالسته. وفي الاصطلاح: (رائي النبي)ﷺ، حال كونه مسلما عاقلا ذو صحبة على الأصح، كما ذهب إليه الجمهور من المحدثين والأصوليين وغيرهم، اكتفاء بمجرد الرؤية ولو لحظة، وإن لم يقع معها مجالسة ولا مماشاة ولا مكالمة; لشرف منزلة النبي ﷺ; فإنه كما صرح به بعضهم إذا رآه مسلم أو رأى مسلما لحظة طبع قلبه على الاستقامة; لأنه بإسلامه متهيئ للقبول، فإذا قابل ذلك النور العظيم أشرف عليه، فظهر أثره على قلبه وعلى جوارحه.

وممن نص على الاكتفاء بها الإمام أحمد رحمه الله; فإنه قال: من صحبه سنة أو شهرا أو يوما أو ساعة، أو رآه فهو من أصحابه. وكذا قاله ابن المديني: من صحب النبي ﷺ أو رآه ولو ساعة من نهار، فهو من أصحاب النبي ﷺ.

وتبعهما تلميذهما البخاري فقال: من صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه.

وقال القاضي أبو بكر بن الطيب الباقلاني: لا خلاف بين أهل اللغة أن الصحابي مشتق من الصحبة جار على كل من صحب غيره قليلا أو كثيرا، يقال: صحبه شهرا أو يوما أو ساعة. قال: وهذا يوجب في حكم اللغة إجراء هذا على من صحب النبي ﷺ ولو ساعة، هذا هو الأصل.

وكذا قال صاحبه الخطيب البغدادي أيضا: لا خلاف بين أهل اللغة أن الصحبة التي اشتق منها الصحابي لا تحد بزمن، بل يقول: صحبته سنة، وصحبته ساعة [٧٩].

والناظر إلى كلام السمعاني يجد أنه لم يرجح أحد القولين في تعريف "الصحابي"، لكن بعد سردنا لأقوال أئمة الحديث والأصول ترجح عندنا تعريفَ المحدثين وسار معهم طائفة من الأصوليين.

فالصحبة على الأصح، كما ذهب إليه الجمهور من المحدثين والأصوليين وغيرهم، اكتفاء بمجرد الرؤية ولو لحظة، من غير وقوع مع النبي ﷺ مجالسة أو مماشاة أو مكالمة; لشرف منزلة

النبي ﷺ; فمن رآه النبيُّ ﷺ أو رآه مسلمٌ لحظة طبع قلبه على الاستقامة; لأنه بإسلامه متهيئ للقبول.

والدليل على ذلك أن مجرد الرؤية مع الإيمان به تثبت للرائي الصحبة للنبي ﷺ ما ثبت في صحيح مسلم من حديث أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: " يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، يُبْعَثُ مِنْهُمُ الْبَعْثُ فَيَقُولُونَ: انْظُرُوا هَلْ تَجِدُونَ فِيكُمْ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَيُوجَدُ الرَّجُلُ، فَيُفْتَحُ لَهُمْ بِهِ، ثُمَّ يُبْعَثُ الْبَعْثُ الثَّانِي فَيَقُولُونَ: هَلْ فِيهِمْ **مَنْ رَأَى أَصْحَابَ النَّبِيِّ** ﷺ؟ فَيُفْتَحُ لَهُمْ بِهِ، ثُمَّ يُبْعَثُ الْبَعْثُ الثَّالِثُ فَيُقَالُ: انْظُرُوا هَلْ تَرَوْنَ فِيهِمْ مَنْ رَأَى مَنْ رَأَى أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ؟ ثُمَّ يَكُونُ الْبَعْثُ الرَّابِعُ فَيُقَالُ: انْظُرُوا هَلْ تَرَوْنَ فِيهِمْ أَحَدًا رَأَى مَنْ رَأَى أَحَدًا رَأَى أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَيُوجَدُ الرَّجُلُ فَيُفْتَحُ لَهُمْ بِهِ[٨٠].

قال القاضي عياض في "إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِمِ": عقيدة جمهور العلماء: أن من رآه ﷺ كان في عداد أصحابه، فقد حصل فضيلةً لا يدركها أفضل كل من يأتي بعده[٨١].

المطلب الثاني:

رأيه فيمن تعمد الكذب في حديث رسول الله ﷺ

أعني بالكذب في حديث رسول الله ﷺ، هو أن يتعمد شخص ما يوضع كلام مختلق – متعمدا–، من عند نفسه ثم ينسبه إلى النبي ﷺ موهما الناسَ أنه من كلامه ﷺ، فهذا هو الكذب في حديث رسول الله ﷺ.

وهنا يذكر أبو المظفرِ السَّمْعَانيُّ: أنَّ مَنْ كَذَبَ في خبرٍ واحدٍ وجبَ إسقاطُ ما تَقَدَّمَ مِنْ حديثِهِ(٨٢).

هذا رأيه فيمن تعمد الكذب في حديث رسول الله ﷺ.

وهذا الرأي ذهب إليه جمهور أهل الحديث، وحكموا على أنه لا تقبل روايته. وإلى هذا ذهب سفيان الثوري، وعبد الله بن المبارك ورافع بن الأشرس، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وأحمد بن حنبل، وأبو بكر الحميدي، ويحي بن معين(٨٣).

ووجه عدم قبول روايته – وإن حسنت توبته – أن ذلك تغليظاً وجزراً بليغاً عن الكذب عليه صلى الله عليه وسلم لعظم مفسدته، فإنه يصير شرعاً مستمراً إلى يوم القيامة. بخلاف الكذب على غيره والشهادة، فإن مفسدتهما قاصرة ليست عامة(٨٤)

لكن خالفهم في هذا الإمام النووي رحمه إلى قبول رواية التائب من الكذب في حديث رسول الله ﷺ حيث قال: " هذا الذي ذكره هؤلاء الأئمة ضعيف مخالف للقواعد الشرعية، والمختار القطع بصحة توبته في هذا وقبول رواياته بعدها إذا صحت توبته بشروطها المعروفة وهي: الإقلاع عن المعصية، والندم على فعلها، والعزم على أن لا يعود إليها، فهذا هو الجاري على قواعد الشرع وقد أجمعوا على صحة رواية من كان كافرا فأسلم وأكثر الصحابة كانوا بهذه الصفة وأجمعوا على قبول شهادته ولا فرق بين الشهادة والرواية في هذا والله أعلم(٨٥).

لكن رأي النووي ردَّ عليه الشيخ أبو بكر كافي في كتابه "منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح)" فقال: ما ذكره الإمام النووي – رحمه الله – مبنياً على القواعد الأصولية حيث استعمل القياس لإثبات هذا الحكم، وهو قياس التائب من الكذب على رسول الله ﷺ على الكافر إذا أسلم، ومَثَّلَ له بقبول الأئمة لرواية الصحابة، وقد كانوا كفاراً ثم أسلموا. لكن هذا القياس معترض، بأن الصحابة قد عدلهم القرآن الكريم وشهد بصدق إيمانهم وإسلامهم. وأما التائب من الكذب في حديث رسول الله ﷺ. فأنى لنا أن نعرف صدق توبته، حتى نحكم بعدالته ونقبل روايته، كما أنه مبني على انعدام الفارق بين الرواية والشهادة، والفارق موجود هنا(٨٦).

من خلال هذا العرض يتبين أن السمعاني رحمه الله وافق رأيُه رأيَ الجمهور في عدم قبول رواية من تعمد الكذب في حديث رسول الله ﷺ.

المطلب الثالث:

رأي السمعاني في زيادة الثقة

المراد بزيادة الثقة: هي ما يتفرد به الثقة في رواية الحديث من لفظة أو جملة في السند أو المتن[٨٧].

قال الإمام السمعاني: الراوي للزيادة ممن يجب قبول خبره ولا معارض لروايته فيجب قبولها كما لو انفرد برواية الحديث ولم يروه غيره معه. وإنما قلنا أن من يقبل خبره لأنه اجتمع فيه العدالة والضبط وجميع الصفات المطلوبة[٨٨].

قلت: إن قضية زيادة الثقة في علم الحديث أخذت مساحة كبيرة وواسعة بين قبولها وردها، فمن العلماء من أخذها مطلقا، ومنهم من ردها مطلقا.

وكلام السمعاني يشير إلى قبول زيادة الثقة بشرط عدم مخالفته لرواية أخرى، وأن يتصف راوي تلك الزيادة العدالة والضبط والصفات الأخرى المقبولة.

ويُلاحظ من كلام السمعاني رحمه الله أنه يظن أن من "اجتمع فيه العدالة والضبط وجميع الصفات المطلوبة" لا يصدر من حديثه شذوذ أو غلط، بل الشدود والغلط يقع في روايات الثقات؛ لأن الضعفاء متروكون أساسا إلا ما صح من حديثهم وهذا بعد انتقاء.

فالعدالة والضبط والصفات الأخرى لا تدل، أو ليست كفيلة على أن الراوي يضبط في جميع حديثه، ويقيه من الوقوع في الخطأ، فكم من ثقات وحفاظ وأئمة وُجدت أخطاء في رواياتهم؛ لأن الضعف البشري طاغٍ مستحوذ بحيث لا يسلم منه مخلوق.

ولكي لا نطيل في سرد الأقوال والمذاهب في هذا نكتفي بقول الحافظ الإمام ابن حجر حيث قال: والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى القطان، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والدارقطني وغيرهم اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة[٨٩].

ومن هذا يتبين أن منهج الأئمة ليس هو قبول الزيادة من الثقة مطلقاً، أو ردها مطلقاً، وإنما الأمر يدور مع القرائن والمرجحات.

وللإمام الزيلعي كلام قيم ونفيس حول زيادة الثقة إذ يقول: والصحيح في قبول زيادة الثقة وردها التفصيل، وهو أنها تقبل في موضع دون موضع، فتقبل في موضع آخر لقرائن تخصها، ومن حكم في ذلك حكما عاما فقد غلط، بل كل زيادة لها حكم يخصها:

- ففي موضع يجزم بصحتها
- وفي موضع يغلب على الظن صحتها
- وفي موضع يجزم بخطأ الزيادة

– وفي موضع يغلب على الظن خطأها

– وفي موضع يتوقف في الزيادة[٩٠].

من خلال هذا البيان أن ما قاله السمعاني في قبول زيادة الثقة إذا كان الراوي موصوفا بالعدالة والضبط والصفات الأخرى المطلوبة مخالف لما ذهب إليه جمهور النقاد من أهل الحديث، فالجمهور يذهبون أن كل زيادة لها حكم يخصها, والله أعلم.

المطلب الرابع:

رأي السمعاني في إدراج المتن

المدرج، أو الإدراج لغة: (درج) الدال والراء والجيم أصلٌ واحد يدلُّ على مُضِيِّ الشّيءِ والمُضيِّ في الشّيء[٩١].

وفي اصطلاح المحدثين: ما ذكر في ضمن الحديث متصلا به من غير فصل وليس منه.

وقد قسموا الإدراج بحسب موضعه إلى قسمين: مدرج المتن، ومدرج الإسناد.

القسم الأول: مدرج المتن: وهو ما ذكر في ضمن متن الحديث من قول بعض الرواة الصحابي أو من دونه موصولا بالحديث، من غير فصل بين الحديث وبين ذلك الكلام، أي من غير أن يذكر قائله فيؤدي عدم الفصل إلى الإلتباس على من لا يعلم حقيقة الحال، ويتوهم أن الجميع من أصل الحديث.

القسم الثاني: مدرج الإسناد: وذكر العلماء لإدراج السند صورا متعددة يمكن أن تجمل فيما يلي:

١- أن يسمع الراوي حديثا عن جماعة مختلفين في إسناده، فيرويه عنهم بإسناد واحد، ولا يبين اختلافهم.

٢- أن يكون المتن عند راو إلا طرفا منه، فإنه عنده بإسناد آخر، فيرويه عنه راو تاما بإسناد واحد، ونحوه فيما نرى إذا كان عنده حديثان بإسنادين فجمع بينهما بإسناد واحد.

٣- أن يسوق المحدث إسناد حديث، ثم يعرض له عارض فيقول كلاما من عند نفسه فيظنه بعض السامعين متن ذلك الإسناد، فيرويه به[٩٢].

وهنا يبدو والله أعلم من خلال تعريف المدرج وقسميه أن الإمام السمعاني لما شرح إدراج المتن سماه تدليسا، يعني خلط بين تعريفين، ثم حَكَمَ على من يتعمد هذا أن يُطرح حديثُه، ويُلحق بالكذابين، ويُرد حديثُه!!!.

قال الإمام السمعاني: من يدلس في المتون فهذا مطرح الحديث مجروح العدالة وهو ممن يحرف الكلم عن مواضعه، وكان ملحقا بالكذابين ولم يقبل حديثه[٩٣].

قال الشيخ ناصر بن حمد الفهد، معلقا على كلام السمعاني:

إذا كان أبو المظفر يقصد تغيير المتن تعمداً من الراوي أو حمل هذا المتن على إسناد آخر فهذا كذب لمن تعمده، ولكن لا يسمى – اصطلاحاً – تدليساً ، وأما إذا لم يتعمد فهذا أيضاً لا يسمى تدليساً وإنما خطأ وسوء حفظ[٩٤].

فالإدراج إذا كان بسبب خطأ أو سوء حفظ من غير تعمد فهذا يُرد أو يُضعف حديثه لعدم ضبطه وتحريه.

أما من كان يحرِّف الكلم عن مواضعه، فهذا يُلحق بالكذابين ولا يُقبل حديثه, بعدما ثبت كذبه على النبي ﷺ.

ولما كان الإدراج في الحديث ذا أثر خطير، لما يترتب عليه أحيانا أن يجعل من الحديث ما ليس منه، فقد شدد علماء الحديث النقاد البحث عنه، وتحروا، وأخذوا فيه بالحيطة، فوضعوا لكشفه وسائل عديدة تحقق معرفته، وكشفه، وهي:

١- أن يُذكر قائلُه، فهذا الصنيع إذا تبين أو كُشف بورود رواية تَفصل القدر المدرج عن أصل الحديث، وهذا ظاهر جدا.

٢- أو يرد التنصيص على ذلك من الراوي نفسه.

٣- أو ينص على ذلك أحد الأئمة المطلعين.

٤- أو يعرف الإدراج من ظاهر سياق الحديث، أي أنه لا يشبه كلام النبوة فعندئذ يؤخذ بالحديث ويعمل به.

المطلب الخامس:

رأي السمعاني في رواية المستور

نقل الزركشي في نكته أن الإمام السمعاني وبعضَ أصحابه يقبلون رواية المستور، لا شهادته[٩٥].

قلت: هنا لابد من بيان شافٍ للراوي المستور، من هو؟ وهل يتنوع؟

أئمة الحديث جعلوا (المستور، أي مجهول الحال) إلى قسمين:

الأول: (أشهرها) قال الحافظ ابن حجر: إن روى عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق؛ فهو مجهول الحال، وهو المستور[٩٦].

الثاني: كل من ذكر في جرح وتعديل، ولم يترجح أحدهما على الآخر.

قال السخاوي: المستور الذي لم ينقل فيه جرح ولا تعديل وكذا إذا نقلا ولم يترجح أحدهما[٩٧].

حكم رواية (المستور، مجهول الحال)، للعلماء في قبول روايته وردها أقوال:

الأول: القبول مطلقا.

الثاني: الرد مطلقا:

الثالث: القبول إذا لم يأت بمنكر.

الرابع: التوقف.

هذه أقوال أربعة تجاه رواية المستور

فأما القول الأول فقد قال به الإمام سليم بن أيوب الرازي[٩٨]، والنووي[٩٩]، وابن جماعة[١٠٠]،والسيوطي في ألفيته[١٠١]، والطيبي[١٠٢].

قال ابن الصلاح: ويكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم، وتعذرت الخبرة الباطنة بهم، والله أعلم[١٠٣].

وقال الحافظ ابن حجر: وقد قبل روايته جماعة بغير قيد[١٠٤].

وأما القول الثاني ممن ذهب لرده مطلقا هم جمهور المحدثين، هم: الذهلي[١٠٥]، والبيهقي في المدخل[١٠٦]، وابن رجب في العلل[١٠٧]، والزركشي في النكت[١٠٨]، وابن حجر في النزهة[١٠٩]، والغزالي في المنخول[١١٠].

وأما القول الثالث ممن قال بقبوله بشرط إذا لم يأت بمنكر، فقد ذكر الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة (مالك بن الخير الزيادي)، أن ابن القطان قال فيه "هو ممن لم تثبت عدالته".

قال الذهبي: يريد أنه ما نص أحدٌ على أنه ثقة. وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحدا نص على توثيقهم. والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح[١١١].

لكن نقل السخاوي تعقيب شيخه الحافظ على كلام الذهبي حيث قال –أي ابن حجر–: ما نسبه للجمهور: لم يصرح به أحد من أئمة النقد إلا ابن حبان. نعم، هو حق فيمن كان مشهورا بطلب الحديث والانتساب إليه[١١٢].

وقال في لسان الميزان أيضا معقبا على كلام الذهبي: وهذا الذي نسبه إلى آخره لا ينازع فيه بل ليس كذلك بل هذا شيء نادر لأن غالبهم معرفون بالثقة إلا من خرجا له في الاستشهاد[١١٣].

وأما القول الرابع وهو التوقف، هو اختيار الإمام الحرمين الجويني[١١٤]، ونحوه ابن الصلاح[١١٥]، والحافظ ابن حجر في النزهة[١١٦].

القول الراجح: عدم الاحتجاج بروايته وهو قول الجمهور، وهو القول الثاني، ومن قال بالتوقف فهو قريب من قول الجمهور لأن التوقف يدل على عدم الاحتجاج به، فشرط الراوي كما هو معلوم إما أن يكون ثقة، أو متصفا بأدنى درجات العدالة والتوثيق.

قلت: وما نسب إلى الشافعية من قبول رواية المستور فغير دقيق أو صحيح؛ لأنه مخالف لما قرره وحرره الإمام الشافعي في الرسالة، قال بعبارة واضحة صريحة في قبول شرط الرواي: ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورا: منها أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروفا بالصدق في حديثه، عاقلا لما يحدث به، عالما بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع، لا يحدث به على المعنى، لأنه إذا حدث على المعنى وهو غير عالم بما يحيل به معناه: ... حافظا إن حدث به من حفظه، حافظا لكتابه إن حدث من كتابه. إذا شرك أهل الحفظ في حديث وافق حديثهم، بريا من أن يكون مدلسا[١١٧].

علق ابن رجب على كلام الشافعي فقال: ومضمون كلام الشافعي ... لا يحتج بخبر من ليس بمعروف بالصدق، كالمجهول الحال، ...[١١٨].

إذن فالمستور لا يدخل ضمن هذه الشروط.

إذا أن ما قاله الإمام السمعاني ومن رأى رأيه في قبول رواية المستور غير صحيح، مخالف لما عليه جمهور المحدثين.

المطلب السادس:

رأي السمعاني في الراوي إذا طرأ عليه الجنون

أجمع أئمة الحديث لقبول أداء الحديث شروطا منها: أَنْ يَكُونَ عَدْلًا[١١٩].

قال السيوطي: وفُسِّر العدل بأن يكون مسلما بالغا عاقلا، فلا يقبل ... مجنون مطبق[١٢٠] بالإجماع، ومن تقطع جنونه، وأثر في زمن إفاقته، وإن لم يؤثر قُبِلَ، قاله ابن السمعاني[١٢١].

الظاهر أن السيوطي اقتبس هذا الكلام بمعناه وتصرف فيه من كتاب "قواطع الأدلة في الأصول" للسمعاني، ونصه:

(العقل) وقد قالوا: أنه لا يجوز الاقتصار على العقل الذي نيط به التكليف بل لا بد أن ينضم إليه شدة التيقظ وكذلك التحفظ وإن كان يفيق يوما ويجن يوما فإن أثر جنونه في زمان جنونه لم يقبل خبره، وأن لم يؤثر يُقبَل[١٢٢].

قلت: لقد سبق السمعانيَّ في تقعيد هذه القاعدة الذهبية الإمامُ عبدُالله بن المبارك (ت ١٨١) كما نقله الخطيب البغدادي في الكفاية لما سُئل ابن المبارك عن العدل, فقال: "من كان فيه خمس خصال, فذكر منها "ولا يكون في عقله شيء"[١٢٣].

وبناء على ما قعَّدوه فهنا يجب التفريق بين من كان في عقله شيء ملازم معه، أو من كان في عقله شيء من وقت إلى وقت، فإذا لم يستمر به الخبل لا يعتبر مجنوناً، وإن استمر به فهو مجنون إلا أن الجنون أحواله مختلفة.

فهناك من يكون جنونه متصلا مطبقا، فهذا لا يُقبل منه حرف واحد بإجماع أهل العلم.

ومنهم من يكون جنونه متقطعا متفرقاً، فإن كان مطبقاً أو متقطعاً متفرقاً، لكنه يؤثر في الإفاقة فإن صاحبه لا تقبل روايته مطلقاً.

وإن لم تكن حالته كذلك أي لا يؤثر عليه في حال إفاقته قُبلت روايته؛ لأن علة قبول الرواية هو تحقق شرط العقل، وهنا تحقق الشرط.

ففي هذه القاعدة الحديثية وجدنا الإمام السمعاني قد وافق جمهور المحدثين في عدم قبول رواية المجنون المطبق أو المتقطع المؤثر على عقله، وقبول من كان في عقله شيء لكن من غير تأثير على روايته.

المطلب السابع:

رأي السمعاني في المكاتبة التي هي قسم من أقسام نقل الحديث، وتلقيه

قال الإمام ابن الصلاح: (المكاتبة) هي أن يكتب الشيخ إلى الطالب، وهو غائب شيئاً من حديثه بخطه، أو يكتب له ذلك، وهو حاضر. ويلتحق بذلك ما إذا أمر غيره بأن يكتب له ذلك عنه إليه.

وهذا القسم ينقسم أيضا إلى نوعين:

أحدهما: أن تتجرد المكاتبة عن الإجازة.

والثاني: أن تقترن بالإجازة، بأن يكتب إليه ويقول: (أجزت لك ما كتبته لك، أو ما كتبت به إليك)، أو نحو ذلك من عبارات الإجازة[١٢٤].

فكلامنا هنا يكون عن النوع الأول حيث أجازه كل من: أيوب السختياني[١٢٥]، ومنصور[١٢٦]، والليث بن سعد[١٢٧]، وقاله غير واحد من الشافعيين[١٢٨]، وإليه صار غير واحد من الأصوليين[١٢٩].

وضَمَّ الإمام أبو المظفر السمعاني اسمه معهم، بل اعتبرها أقوى من الإجازة[١٣٠]

وأبى ذلك قوم آخرون[١٣١]، وإليه صار من الشافعيين القاضي الماوردي، وقطع به في كتابه (الحاوي)[١٣٢].

فالقول الراجح: نقول: من خلال تصرفات وصنيع أصحاب الكتب الحديثية المعتمدة نجد أن النوع الأول (المكاتبة) هي ما عليه السنة وعمل المسلمين في القرن الأول أمر متواتر، وهي حجة، وسنذكر بعد قليل بعضا من الأدلة الصحيحة الصريحة في هذا، لذا فهو الصحيح المشهور بين أهل الحديث، فهذا الترجيح هو ما ذهب إليه جماعة من السلف كما أشار إليه الخطيب[١٣٣]، وسار على دربهم كل من:

– إسحاق بن راهويه[١٣٤]، وأحمد بن حنبل[١٣٥]، والبخاري في صحيحه[١٣٦]، ومسلم في صحيحه[١٣٧]، والرامهرمزي[١٣٨]، والدارقطني في الإلزامات والتتبع[١٣٩]، والخطيب البغدادي[١٤٠]، وابن الصلاح،[١٤١]، والنووي في شرح صحيح مسلم[١٤٢]، وابن الملقن في المقنع[١٤٣]، وبدر الدين العيني في عمدة القاري[١٤٤]، وابن حجر في الفتح[١٤٥].

قلت: صرَّح صاحبا الصحيحين أسانيد بالمُكَاتبة، وفيهما أحاديث كثيرة، لذلك أكتفي بحديث واحد جاء في الصحيحين من طريق ابْنِ عَوْنٍ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى نَافِعٍ، فَكَتَبَ إِلَيَّ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَغَارَ عَلَى بَنِي المُصْطَلِقِ وَهُمْ غَارُّونَ، وَأَنْعَامُهُمْ تُسْقَى عَلَى المَاءِ، فَقَتَلَ مُقَاتِلَتَهُمْ، وَسَبَى ذَرَارِيَّهُمْ، وَأَصَابَ يَوْمَئِذٍ جُوَيْرِيَةَ» ، حَدَّثَنِي بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ الجَيْشِ[١٤٦].

ومن الجدير بالذكر أن هناك روايات في مسانيد الأئمة ومصنفاتهم، قولهم: " كتب إلي فلان قال: حدثنا فلان "، والمراد به هذا. وذلك معمول به عندهم، معدود في المسند الموصول، وفيها

إشعار قوي بمعنى الإجازة، كما أطبق عليه أئمة هذا الفن، فهي وإن لم تقترن بالإجازة لفظا فقد تضمنت الإجازة معنى، والله أعلم[١٤٧].

من خلال هذا البيان يتبين أن الإمام السمعاني يعمل بالحديث الذي يُحمل عن طريق المكاتبة، ويُعَدُّ الحديث بالمكاتبة مسندا موصولا عنده.

الخاتمة:

١- يُعَدُّ أبو مظفر السمعاني إماما من أئمة المسلمين في فنون كثيرة، كالتفسير والحديث والفقه والأصول وغيرها.

٢- إن ظاهرة تحول السمعاني من المذهب الحنفي إلى المذهب الشافعي كانت عن قناعة، وهذا الأمر لا يقدح به، لأنه ظهر أن غيره فعل العكس كالإمام الطحاوي.

٣- الاختلاف في وجهات النظر، والاجتهاد في مسائل الشريعة من طبيعة الدين الإسلامي، لذلك رأينا أن للسمعاني له آراء واجتهادات تارة يوافق الجمهور، وأخرى تخالفهم، وهذا يأتي من خلال استنباطاته للنصوص الشرعية.

التوصيات:

* أوصي بكتابة أبحاث متعددة حول آراء واجتهادات السمعاني في علم التفسير، والفقه وغيرهما، لإبراز مكانته العلمية.

(١) السمعاني، عبد الكريم بن محمد السمعاني المروزي، (١٩٦٢) المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط ١، (٧/ ٢٢٢).

(٢) الأنساب، للسمعاني، مصدر سابق (٧/ ٢٢٢).

(٣) الأنساب, للسمعاني, مصدر سابق (٧/ ٢٢٢).

(٤) ابن الصلاح، عثمان بن عبدالرحمن (١٩٩٢)، طبقات الفقهاء الشافعية، المحقق: محيي الدين علي نجيب، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط ١، عدد الأجزاء: ٢ (١/ ٢٧٢).

(٥) الأنساب, للسمعاني, مصدر سابق (٧/ ٢٢٥).

(٦) الذهبي، محمد بن أحمد، (١٩٨٥)، سير أعلام النبلاء، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط ٣، الناشر: مؤسسة الرسالة. (١٩/ ١١٥).

(٧) حاج خليفة، مصطفى بن عبدالله (١٩٤١)،كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، الناشر: مكتبة المثنى – بغداد، (١/ ٣٧٠).

(٨) الأنساب, للسمعاني, مصدر سابق (٧/ ٢٢٢).

(٩) الأنساب, للسمعاني, مصدر سابق (٧/ ٢٢٦).

(١٠) تقي الدين، إبراهيم بن محمد (١٤١٤)، المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور,المحقق: خالد حيدر الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر التوزيع (ص: ٤٨٣).

(١١) السبكي، عبدالوهاب بن تقي الدين (١٤١٣) طبقات الشافعية الكبرى,المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو, الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع, ط ٢ (٥/ ٣٣٦).

(١٢) السبكي, طبقات الشافعية الكبرى, مصدر سابق (٥/ ٣٣٧).

(١٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، (١٩/ ١١٨).

(١٤) السبكي, طبقات الشافعية الكبرى, مصدر سابق (٥/ ٣٣٨).

(١٥) الذهبي,محمد بن أحمد (١٩٩٣), تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام,المحقق: عمر عبد السلام التدمري الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت, ط ٢ (٣٣/ ٢٢٣).

(١٦) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق (١٨/ ٣٨٥-٣٨٦).

(١٧) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق (٣٣/ ٢٢١).

(١٨) الأنساب, للسمعاني, مصدر سابق (٧/ ٢٢٤).

(١٩) الأنساب, للسمعاني, مصدر سابق (٧/ ٢٢٤)

(٢٠) الأنساب, للسمعاني, مصدر سابق (مقدمة/ ٨).

(٢١) الأنساب, للسمعاني, مصدر سابق (مقدمة/ ٨).

(٢٢) الذهبي، تاريخ الإسلام، مصدر سابق (٣٣/ ٢٢٢).

(٢٣) هي مدينة بخراسان بينها وبين نيسابور نحو عشرة فراسخ. ينظر: الحموي، ياقوت بن عبدالله (١٩٩٥)، معجم البلدان، ط ٢، دار صادر، بيروت (٤/ ٤٩).

(٢٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، (١٩/ ١١٦).

(٢٥) أقام بنيسابور إلى سنة (٤٧٩) ثم عاد إلى مرو. تقي الدين، المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور, مصدر سابق (ص: ٤٨٤).

([٢٦]) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، (١٩/ ١١٦).
([٢٧]) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، (١٩/ ١١٤-١١٥).
([٢٨]) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، (١٩/ ١١٥).
([٢٩]) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، (١٩/ ١١٦).
([٣٠]) السبكي, طبقات الشافعية الكبرى, مصدر سابق (٥/ ٣٤٤)، والذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، (١٩/ ١١٩).
([٣١]) السبكي, طبقات الشافعية الكبرى, مصدر سابق (٧/ ٨).
([٣٢]) السبكي, طبقات الشافعية الكبرى, مصدر سابق (٧/ ٨).
([٣٣]) السبكي, طبقات الشافعية الكبرى, مصدر سابق (٧/ ٨).
([٣٤]) السبكي, طبقات الشافعية الكبرى, مصدر سابق (٥/ ٣٤٢).
([٣٥]) الأنساب, للسمعاني, مصدر سابق (٧/ ٢٢٣-٢٢٤).
([٣٦]) ابن خلكان، أحمد بن محمد (١٩٩٤), وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان, المحقق: إحسان عباس, الناشر: دار صادر – بيروت, ط ,١ (٣/ ٢١١).
([٣٧]) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، (١٩/ ١١٤ و ١١٦).
([٣٨]) السبكي, طبقات الشافعية الكبرى, مصدر سابق (٥/ ٣٣٥).
([٣٩]) السبكي, طبقات الشافعية الكبرى, مصدر سابق (٥/ ٣٤٤).
([٤٠]) ابن كثير، إسماعيل بن عمر القرشي، (١٩٨٨)، البداية والنهاية، المحقق: علي شيري، ط ١، دار إحياء التراث العربي. (١٢/ ١٨٩).
([٤١]) ابن العماد، عبدالحي بن أحمد (١٩٨٦), شذرات الذهب في أخبار من ذهب,حققه: محمود الأرناؤوط خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط, الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت, ط ١ (٥/ ٣٩٤).
([٤٢]) السبكي, طبقات الشافعية الكبرى, مصدر سابق (٥/ ٣٣٥).
([٤٣]) القزويني, عبدالكريم بن محمد (١٩٨٧), التدوين في أخبار قزوين, المحقق: عزيز الله العطاردي الناشر: دار الكتب العلمية, (٤/ ١٢٠).
([٤٤]) السبكي, طبقات الشافعية الكبرى, مصدر سابق (٥/ ٣٠٣).
([٤٥]) القزويني, التدوين في أخبار قزوين, مصدر سابق (٤/ ١١٩).
([٤٦]) السبكي, طبقات الشافعية الكبرى, مصدر سابق (٥/ ٣٣٦).
([٤٧]) السبكي, طبقات الشافعية الكبرى, مصدر سابق (٧/ ٣٠٣).
([٤٨]) السبكي, طبقات الشافعية الكبرى, مصدر سابق (٧/ ١٦٨).
([٤٩]) السمعاني، عبدالكريم بن محمد (١٩٧٥) التحبير في المعجم الكبير,المحقق: منيرة ناجي سالم, الناشر: رئاسة ديوان الأوقاف – بغداد ط ,١ (٢/ ١٥٧).
([٥٠]) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق (١٩/ ٦٣٣)
([٥١]) السمعاني، التحبير في المعجم الكبير, مصدر سابق (٢/ ٣٠).
([٥٢]) السمعاني، التحبير في المعجم الكبير, مصدر سابق (١/ ٤٠٨).
([٥٣]) السمعاني، التحبير في المعجم الكبير, مصدر سابق (١/ ٣٣١).

([٥٤]) السمعاني، التحبير في المعجم الكبير, مصدر سابق (١/ ٣٧٢).
([٥٥]) السمعاني، التحبير في المعجم الكبير, مصدر سابق (١/ ٣٧٥).
([٥٦]) السمعاني، التحبير في المعجم الكبير, مصدر سابق (١/ ٥١٨).
([٥٧]) السمعاني، التحبير في المعجم الكبير, مصدر سابق (١/ ٥٣٥).
([٥٨]) السمعاني، التحبير في المعجم الكبير, مصدر سابق (٢/ ٢٣١).
([٥٩]) السمعاني، التحبير في المعجم الكبير, مصدر سابق (٢/ ٢٦٩).
([٦٠]) السبكي, طبقات الشافعية الكبرى, مصدر سابق (٥/ ٣٣٦).
([٦١]) ابن كثير، بداية والنهاية، مصدر سابق (١٢/ ١٨٩).
([٦٢]) الأنساب, للسمعاني, مصدر سابق (٧/ ٢٢٣-٢٢٤).
([٦٣]) السبكي, طبقات الشافعية الكبرى, مصدر سابق (٥/ ٣٤٤).
([٦٤]) السبكي, طبقات الشافعية الكبرى, مصدر سابق (٥/ ٣٤٢).
([٦٥]) السمعاني، التحبير في المعجم الكبير, مصدر سابق (٢/ ٤٤٩).
([٦٦]) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، (١٩/ ١١٦).
([٦٧]) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، (١٩/ ١١٤ و ١١٦).
([٦٨]) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، (١٩/ ١١٩).
([٦٩]) ابن كثير، بداية والنهاية، مصدر سابق (١٢ / ١٥٤).
([٧٠]) السمعاني, منصور بن محمد, (١٩٩٩) قواطع الأدلة في الأصول, المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي, الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان, ط ١ (٢/ ٣٤٨).
([٧١]) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، (١٩/ ١١٨)، والسبكي, طبقات الشافعية الكبرى, مصدر سابق (٥/ ٣٣٨).
([٧٢]) منزل بطريق مكة بعد توز مصعدا وقبل الحاجز، الحموي، معجم البلدان، مصدر سابق(٣ / ٢٥٥).
([٧٣]) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، (١٩/ ١١٧).
([٧٤]) هو: الإمام، العلامة، الحافظ الكبير، محدث الديار المصرية وفقيهها، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك الأَزْدِي، الحَجْري، المِصْري، الطَحَاوي الحَنَفي. الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، (٢٩ / ٢٣).
([٧٥]) السمعاني, الأنساب, مصدر سابق (٧/ ٢٢٥).
([٧٦]) الأنساب, للسمعاني, مصدر سابق (٧/ ٢٢٦).
([٧٧]) تعريف بكتاب "قواطع الادلة في أصول الفقه" للإمام ابي المظفر السمعاني، يعتبر من أنفس كتب الشافعية في الاصول، وامتدحه بعض العلماء كالسبكي، وذلك لجلالة قدر مؤلفه، حتى قال فيه: لا أعرف في أصول الفقه أحسن من كتاب القواطع ولا اجمع كما لا أعرف فيه أجل ولا أفحل من برهان إمام الحرمين فبينهما في الحسن عموم وخصوص. السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، مصدر سابق (٥/ ٣٤٣).

([٧٨]) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (١٩٨٤)، علوم الحديث، ط ١، الناشر: مكتبة الفارابي (ص: ٢٩٣)، ونص السمعاني موجود في كتابه " السمعاني, قواطع الأدلة في الأصول, مصدر سابق (١/ ٣٩٢)".

قلت: رجَّح الآمديُّ الأصوليُّ في الإحكام (٢/ ١٠٤)، والقرافي في نفائس الأصول في شرح المحصول (٧/ ٢٩٠٩)، وابن الحاجب في بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (١/ ٧١٣): القول الأول.

(٧٩) الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، الكفاية في علم الرواية، المحقق: أبو عبدالله السورقي, إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة (ص: ٥١)، والسخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد (٢٠٠٣)، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، المحقق: علي حسين علي، ط ١، الناشر: مكتبة السنة – مصر (٤/ ٧٨-٧٩).

(٨٠) أخرجه مسلم في صحيحه، مسلم، مسلم بن الحجاج، الصحيح المختصر بنقل العدل، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. رقم الحديث (٤/ ١٩٦٢ رقم الحديث ٢٠٩ – ٢٥٣٢)، كتاب الفضائل، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم.

(٨١) القاضي عياض، عياض بن موسى بن عياض، (١٩٩٨)، إكمال المعلم بفوائد مسلم، تحقيق: الدكتور يحيى إسماعيل، ط ١، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع (٧/ ٥٧٠).

(٨٢) السمعاني, قواطع الأدلة في الأصول, مصدر سابق (١/ ٣٤٦).

(٨٣) الخطيب، الكفاية في علم الرواية، مصدر سابق (ص: ١١٧)، والسخاوي، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، مصدر سابق (٢/ ٧٤-٧٦)، بتصرف.

(٨٤) السخاوي، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، مصدر سابق (٢/ ٧٥).

(٨٥) النووي، يحيى بن شرف (١٣٩٢)، المنهاج شرح صحيح مسلم، ط ٢، دار إحياء التراث العربي – بيروت. (١/ ٧٠).

(٨٦) أبو بكر كافي, منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح)
(٢٠٠٠) الناشر : دار ابن حزم بيروت, ط ١ (ص: ٨٦).

(٨٧) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٨٥)، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ٨٢)، ومنهج النقد في علوم الحديث (ص: ٤٢٣)

(٨٨) السمعاني, قواطع الأدلة في الأصول, مصدر سابق (١/ ٤٠١).

(٨٩) العسقلاني، ابن حجر، أحمد بن علي، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المحقق: عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، ط ١، الناشر: مطبعة سفير بالرياض (ص: ٨٣).

(٩٠) الزيلعي، عبدالله بن يوسف, (١٩٩٧) ,نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، قدم للكتاب: محمد يوسف البَنُوري, صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري, المحقق: محمد عوامة, الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر – بيروت –لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية– جدة – السعودية, ط ,١ (١/ ٣٣٦-٣٣٧)، بتصرف.

(٩١) ابن فارس، أحمد بن فارس، (١٩٧٩), معجم مقاييس اللغة ,المحقق : عبد السلام محمد هارون, الناشر : دار الفكر, (٢/ ٢٧٥).

(٩٢) ابن الصلاح، علوم الحديث، مصدر سابق (ص: ٩٥)، وعتر، نور الدين عتر (١٩٩٧)، منهج النقد في علوم الحديث، ط ٣، دار الفكر دمشق–سورية (ص: ٤٣٩-٤٤٢) باختصار.

(٩٣) السمعاني, قواطع الأدلة في الأصول, مصدر سابق (١/ ٣٤٩).

(٩٤) ناصر بن حمد الفهد (٢٠٠١), منهج المتقدمين في التدليس, ط ١ مكتبة أضواء السلف, (ص ٤٠-٤١).

([٩٥]) الزركشي, محمد بن عبدالله, (١٩٩٨), النكت على مقدمة ابن الصلاح, المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج, الناشر: أضواء السلف – الرياض, ط ,١ (١/ ٣١٩).

قال الزركشي: لم أجده في القواطع لابن السمعاني، لكن نقله المازري في شرح البرهان عن ابن فورك.

([٩٦]) العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، مصدر سابق (ص: ١٠٢).

([٩٧]) الصنعاني, محمد بن إسماعيل, توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار, الناشر: المكتبة السلفية – المدينة, المنورة, تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد, (١/ ١٥٠).

([٩٨]) ابن الصلاح، علوم الحديث، مصدر سابق (ص: ١١٢).

([٩٩]) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، مصدر سابق (١/ ٢٨).

([١٠٠]) ابن جماعة، محمد بن إبراهيم (١٤٠٦), المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي,المحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان, الناشر: دار الفكر – دمشق, ط ,٢ (ص: ٦٦).

([١٠١]) السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر , ألفية السيوطي في علم الحديث, صححه وشرحه: الأستاذ أحمد محمد شاكر, الناشر: المكتبة العلمية (ص: ٥٣).

([١٠٢]) الطيبي، الحسين بن محمد, (٢٠٠٩) الخلاصة في معرفة الحديث, المحقق: أبو عاصم الشوامي الأثري, الناشر: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع – الرواد للإعلام والنشر, ط ,١ (ص: ١٠٦).

([١٠٣]) ابن الصلاح، علوم الحديث، مصدر سابق (ص: ١١٢).

([١٠٤]) العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، مصدر سابق (ص: ١٠٢).

([١٠٥]) الخطيب، الكفاية في علم الرواية، مصدر سابق (ص: ٢٠).

([١٠٦]) البيهقي, أحمد بن الحسين, المدخل إلى السنن الكبرى, المحقق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي, الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت, (ص: ٩٣).

([١٠٧]) الترمذي، محمد بن عيسى، (١٤٠٩)، علل الترمذي الكبير، المحقق: صبحي السامرائي, أبو المعاطي النوري, محمود خليل الصعيدي، ط ١، الناشر: عالم الكتب, مكتبة النهضة العربية – بيروت (٢/ ٥٧٧).

([١٠٨]) الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح, مصدر سابق (١/ ٣١٣).

([١٠٩]) العسقلاني, نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر, مصدر سابق (ص: ١٠٢)، عبارة الحافظ: وردها الجمهور.

([١١٠]) الغزالي, محمد بن محمد, (١٩٩٨), المنخول من تعليقات الأصول, حققه وخرج نصه وعلق عليه: الدكتور محمد حسن هيتو, الناشر: دار الفكر المعاصر– بيروت لبنان، دار الفكر دمشق – سورية, ط ,٣ (ص: ٣٤٨).

([١١١]) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (١٩٦٣)، ميزان الاعتدال، تحقيق علي محمد البجاوي، ط ١، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت – لبنان. (٣/ ٤٢٦).

([١١٢]) السخاوي، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، مصدر سابق (٢/ ١٥).

([١١٣]) العسقلاني, أحمد بن علي, (١٩٧١) لسان الميزان, المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان, ط ,٢ (٥/ ٣).

([١١٤]) الجويني, عبدالملك بن عبدالله (١٩٩٧), البرهان في أصول الفقه, المحقق: صلاح بن محمد بن عويضة, الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان, ط ,١ (١/ ٢٣٥).

([١١٥]) ابن الصلاح، علوم الحديث، مصدر سابق (ص: ١١٤).

([١١٦]) العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، مصدر سابق (ص: ١٠٢).

([117]) الشافعي, محمد بن إدريس, (١٩٤٠) الرسالة, المحقق: أحمد شاكر, الناشر: مكتبه الحلبي، مصر, ط ١ (١/ ٣٧٠).

([118]) الترمذي, شرح علل الترمذي, مصدر سابق (٢/ ٥٧٧).

([119]) قال ابن الصلاح: أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على: أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلا، ضابطا لما يرويه، وتفصيله أن يكون مسلما، بالغا، عاقلا، سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقظا غير مغفل، حافظا إن حدث من حفظه، ضابطا لكتابه إن حدث من كتابه، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالما بما يحيل المعاني، والله أعلم. ابن الصلاح، علوم الحديث، مصدر سابق (ص: ١٠٤-١٠٥).

(١٢٠) المجنون المطبق: هو من لا يفيق أبداً من الجنون.

(١٢١) السيوطي, عبد الرحمن بن أبي بكر , تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي, الناشر: مكتبة الرياض الحديثة – الرياض,تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف, (١/ ٣٥٢).

([122]) السمعاني, قواطع الأدلة في الأصول, مصدر سابق (١/ ٣٤٥).

([123]) البغدادي, الكفاية في علم الرواية, مصدر سابق (ص: ٧٩).

(١٢٤) ابن الصلاح، علوم الحديث، مصدر سابق (ص: ١٧٣-١٧٤).

(١٢٥) البغدادي, الكفاية في علم الرواية, مصدر سابق (ص: ٣٤٢).

(١٢٦) البغدادي, الكفاية في علم الرواية, مصدر سابق (ص: ٣٤٣).

(١٢٧) البغدادي, الكفاية في علم الرواية, مصدر سابق (ص: ٣٤٤).

(١٢٨) منهم: الحسين بن إسماعيل المحاملي. القاضي عياض، عياض بن موسى (١٩٧٠), الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع, المحقق: السيد أحمد صقر, الناشر: دار التراث / المكتبة العتيقة – القاهرة / تونس, ط ١, (ص: ٨٤).

(١٢٩) الرازي, محمد بن عمر (١٩٩٧), المحصول, دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني, الناشر: مؤسسة الرسالة, ط ٣, (٤/ ٤٥١).

(١٣٠) السمعاني, قواطع الأدلة في الأصول, مصدر سابق (١/ ٣٥٤).

(١٣١) الغزالي, محمد بن محمد (١٩٩٣), المستصفى, تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي, الناشر: دار الكتب العلمية, ط ١ , (ص: ١٣١).

(١٣٢) الماوردي, علي بن محمد, كتاب الحاوى الكبير, دار النشر / دار الفكر . بيروت, (١٦/ ٩٠).

(١٣٣) البغدادي, الكفاية في علم الرواية, مصدر سابق (ص: ٣٤٢).

(١٣٤) القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع, مصدر سابق (ص: ٨٦).

(١٣٥) ابن حنبل، أحمد بن حنبل (٢٠٠١)، العلل ومعرفة الرجال,المحقق: وصي الله بن محمد عباس, الناشر: دار الخاني , الرياض, ط ٢, رقم (١١٤٣، ١٦٩٥).

(١٣٦) العسقلاني، أحمد بن علي (٢٠٠٥)، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، تحقيق عبد العزيز بن عبدالله بن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت (١/ ١٥٤).

(١٣٧) صحيح مسلم (٣/ ١٣٦٢ رقمه ٢٠ – ١٧٤٢)، كتاب الجهاد والسير، باب كراهة تمني لقاء العدو، والأمر بالصبر عند اللقاء.

(١٣٨) الرامهرمزي, الحسن بن عبدالرحمن, (١٤٠٤) ,المحدث الفاصل بين الراوي والواعي, المحقق: د. محمد عجاج

الخطيب, الناشر: دار الفكر – بيروت, ط ,٣ (ص: ٤٥٠).

(١٣٩) الدارقطني, علي بن عمر, (١٩٥) الإلزامات والتتبع, دراسة وتحقيق: الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي, الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان, ط ,٢ (ص: ٢٦١)، و(ص: ٢٩١).

(١٤٠) البغدادي, الكفاية في علم الرواية, مصدر سابق (ص: ٣٤٢).

(١٤١) البغدادي, الكفاية في علم الرواية, مصدر سابق (ص: ٣٤٤).

(١٤٢) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، مصدر سابق (١٢/ ٤٧)، و(١٤/ ٤٥).

(١٤٣) ابن الملقن, عمر بن علي, (١٤١٣) المقنع في علوم الحديث, المحقق: عبد الله بن يوسف الجديع, الناشر: دار فواز للنشر – السعودية, ط ١ , (١/ ٣٣٢).

(١٤٤) العيني، محمود بن أحمد بن موسى، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج ١٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. (٢/ ٢٤-٢٥)

(١٤٥) العسقلاني, فتح الباري لابن حجر, مصدر سابق (٩/ ٤٧١)، و(١١/ ٣٠٧).

(١٤٦) أخرجه البخاري في صحيح، البخاري، محمد بن إسماعيل (١٩٨٧)، الجامع الصحيح المختصر، (تحقيق الدكتور مصطفى البغا) ط ٣، دار ابن كثير, بيروت. رقم الحديث (٢٥٤١)، ومسلم (١ – ١٧٣٠).

(١٤٧) ابن الصلاح، علوم الحديث، مصدر سابق (ص: ١٧٣-١٧٤)، بتصرف.

قائمة المصادر والمراجع

(أ)

* ابن الملقن, عمر بن علي, (١٤١٣) المقنع في علوم الحديث, المحقق: عبد الله بن يوسف الجديع, الناشر: دار فواز للنشر – السعودية, ط ١.

* ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (١٩٨٤)، علوم الحديث، ط ١، الناشر: مكتبة الفارابي.
* ابن الصلاح، عثمان بن عبدالرحمن (١٩٩٢)، طبقات الفقهاء الشافعية، المحقق: محيي الدين علي نجيب، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط ١.
* ابن جماعة، محمد بن إبراهيم (١٤٠٦)، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي،المحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار الفكر – دمشق، ط ٢، .
* ابن خلكان، أحمد بن محمد (١٩٩٤)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، ط ١،.
* ابن كثير، إسماعيل بن عمر القرشي، (١٩٨٨)، البداية والنهاية، المحقق: علي شيري، ط ١، دار إحياء التراث العربي.
* ابن العماد، عبدالحي بن أحمد (١٩٨٦)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب،حققه: محمود الأرناؤوط خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط ١.
* ابن حنبل، أحمد بن حنبل (٢٠٠١)، العلل ومعرفة الرجال،المحقق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني ، الرياض، ط ٢.
* أبو بكر كافي، منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح)
(٢٠٠٠) الناشر : دار ابن حزم بيروت، ط ١.

(ب)

* البخاري، محمد بن إسماعيل (١٩٨٧)، الجامع الصحيح المختصر، (تحقيق الدكتور مصطفى البغا) ط ٣، دار ابن كثير، بيروت.
* البيهقي، أحمد بن الحسين، المدخل إلى السنن الكبرى، المحقق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت.

(ت)

* الترمذي، محمد بن عيسى، (١٤٠٩)، علل الترمذي الكبير، المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، ط ١، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت .
* تقي الدين، إبراهيم بن محمد (١٤١٤)، المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور،المحقق: خالد حيدر، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر التوزيع.

(ج)

* الجويني, عبدالملك بن عبدالله (١٩٩٧), البرهان في أصول الفقه, المحقق: صلاح بن محمد بن عويضة, الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان, ط ١.

(ح)

* حاج خليفة، مصطفى بن عبدالله (١٩٤١)،كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، الناشر: مكتبة المثنى – بغداد.

* الحموي، ياقوت بن عبدالله (١٩٩٥)، معجم البلدان، ط ٢، دار صادر، بيروت.

(خ)

* الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، الكفاية في علم الرواية، المحقق: أبو عبدالله السورقي, إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة.

(د)

* الدارقطني, علي بن عمر, (١٩٥) الإلزامات والتتبع, دراسة وتحقيق: الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي, الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان, ط ٢.

(ذ)

* الذهبي، محمد بن أحمد، (١٩٨٥)، سير أعلام النبلاء، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط ٣، الناشر: مؤسسة الرسالة.

* الذهبي,محمد بن أحمد (١٩٩٣), تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام,المحقق: عمر عبد السلام التدمري, الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت, ط ٢.

* الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (١٩٦٣)، ميزان الاعتدال، تحقيق علي محمد البجاوي، ط ١، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت – لبنان.

(ر)

* الرازي, محمد بن عمر (١٩٩٧), المحصول, دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني, الناشر: مؤسسة الرسالة, ط ٣.

* الرامهرمزي, الحسن بن عبدالرحمن, (١٤٠٤) ,المحدث الفاصل بين الراوي والواعي, المحقق: د. محمد عجاج الخطيب, الناشر: دار الفكر – بيروت, ط ,٣ .

(ز)

* الزركشي, محمد بن عبدالله, (١٩٩٨), النكت على مقدمة ابن الصلاح, المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج, الناشر: أضواء السلف – الرياض, ط ١.

* الزيلعي، عبدالله بن يوسف, (١٩٩٧) ,نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، قدم للكتاب: محمد يوسف البَنُوري, صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز

الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري, المحقق: محمد عوامة, الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر – بيروت –لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية– جدة – السعودية, ط ,١.

(س)

* السبكي، عبدالوهاب بن تقي الدين (١٤١٣) طبقات الشافعية الكبرى,المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو, الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع, ط ٢ .

* السمعاني، عبد الكريم بن محمد (١٩٦٢)الأنساب، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط ١.

* السمعاني، عبدالكريم بن محمد (١٩٧٥) التحبير في المعجم الكبير,المحقق: منيرة ناجي سالم, الناشر: رئاسة ديوان الأوقاف – بغداد ط ١.

* السمعاني, منصور بن محمد, (١٩٩٩) قواطع الأدلة في الأصول, المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي, الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان, ط ١ .

* السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد (٢٠٠٣)، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، المحقق: علي حسين علي، ط ١، الناشر: مكتبة السنة – مصر.

* السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر , ألفية السيوطي في علم الحديث, صححه وشرحه: الأستاذ أحمد محمد شاكر, الناشر: المكتبة العلمية.

* السيوطي, عبد الرحمن بن أبي بكر , تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي, الناشر: مكتبة الرياض الحديثة – الرياض,تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.

(ش)

* الشافعي, محمد بن إدريس, (١٩٤٠) الرسالة, المحقق: أحمد شاكر, الناشر: مكتبه الحلبي، مصر, ط ١.

(ص)

* الصنعاني, محمد بن إسماعيل, توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار, الناشر: المكتبة السلفية – المدينة, المنورة, تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد.

(ط)

* الطيبي، الحسين بن محمد, (٢٠٠٩) الخلاصة في معرفة الحديث, المحقق: أبو عاصم الشوامي الأثري, الناشر: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع – الرواد للإعلام والنشر, ط ١.

(ع)

* عتر، نور الدين عتر (١٩٩٧)، منهج النقد في علوم الحديث، ط ٣، دار الفكر دمشق–سورية.

* العسقلاني، ابن حجر، أحمد بن علي، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المحقق: عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، ط ١، الناشر: مطبعة سفير بالرياض .
* العسقلاني، أحمد بن علي (٢٠٠٥)، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، تحقيق عبد العزيز بن عبدالله بن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت.
* العسقلاني, أحمد بن علي, (١٩٧١) لسان الميزان, المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان, ط ,٢ .
* العيني، محمود بن أحمد بن موسى، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج ١٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

(غ)

* الغزالي, محمد بن محمد, (١٩٩٨), المنخول من تعليقات الأصول, حققه وخرج نصه وعلق عليه: الدكتور محمد حسن هيتو, الناشر: دار الفكر المعاصر– بيروت لبنان، دار الفكر دمشق – سورية, ط ٣.
* الغزالي, محمد بن محمد (١٩٩٣), المستصفى, تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي, الناشر: دار الكتب العلمية, ط ١ .

(ق)

* القاضي عياض، عياض بن موسى بن عياض، (١٩٩٨)، إكمال المعلم بفوائد مسلم، تحقيق: الدكتور يحيى إسماعيل، ط ١، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
* القاضي عياض، عياض بن موسى (١٩٧٠), الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع, المحقق: السيد أحمد صقر, الناشر: دار التراث / المكتبة العتيقة – القاهرة / تونس, ط ,١ .
* القزويني, عبدالكريم بن محمد (١٩٨٧), التدوين في أخبار قزوين, المحقق: عزيز الله العطاردي الناشر: دار الكتب العلمية.

(ن)

* ناصر بن حمد الفهد (٢٠٠١), منهج المتقدمين في التدليس, ط ١ مكتبة أضواء السلف.
* النووي، يحيى بن شرف (١٣٩٢)، المنهاج شرح صحيح مسلم، ط ٢، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

(م)

* الماوردي, علي بن محمد, كتاب الحاوى الكبير, دار النشر / دار الفكر . بيروت.
* مسلم، مسلم بن الحجاج، الصحيح المختصر بنقل العدل، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.